من أقنية هي هذه القوى نفسها يقيم بها اتصالا مباشرا وملموسا مع أعضائه الطبيعيين .

ولتكريس هذا الواقع الذي نشأ عدل الميثاق القومي الفلسطيني في هذه الدورة الرابعة (أصبح اسمه الميثاق الوطني الفلسطيني) لتتناسب موضوعاته مع المفهوم الجديد للكيان ــ المنظمة التي أصبح « يقع على عاتقها [كما نصت على ذلك مقررات المجلس نفسه] رعاية شؤون الفلسطينيين في مختلف أماكن اقامتهم ، وتعمل على تأمين حرية العمل الوطني لجميع الفلسطينيين باعتبار ذلك حقا طبيعيا وواجبا قوميا ، وتدافع عن الحريات السياسيه لابناء فلسطين في كفاحهم الوطني من أجل تحرير بلادهم، وتكون الجهة المسؤولة عن بيان الوضع الوطني الفلسطيني للافراد والجماعات وتتولى معالجة قضايا السفر والاقامة والعمل للفلسطينيين » . وبذلك تشمل مسؤولياتها ليس الامور النضالية للفلسطينيين بل كذلك الامور الحياتية ، الامر الذي يعزز القاعدة الرئيسية التي انطلقت منها المنظمة بأنها كيان الفلسطينيين .

وكان لا بد للاجراءات التي اتخذت من فترة انتقالية بعد المجلس الرابع ، انتهت لدى انعقاد الدورة الخامسة (١ ــ ٤ شباط ١٩٦٩) حيث انتخبت قيادة جديدة للمنظمة في رئاسة الاخ ياسر عرفات ووضعت الاجراءات موضع التنفيذ .

الكيان في مواجهة التحديات

١ ــ قبل حرب تشرين الاول : ان أبرز ما يترتب على مفهوم الكيان أمور نابعة من معنى الكيانية نفسها تتعلق بمسألة تمثيل الشعب وتحديد حقوقه ومصالحه . وأكثر ما تثار هذه المسألة عند المنعطفات التاريخية ، أو توقعها ، عندما تصبح القضايا مصيرية على وشك الحسم والتقرير النهائي . وفي الفترة التي أعقبت حرب حزيران ١٩٦٧ حتى اعلان مشروع روجرز في صيف ١٩٧٠ لم يكن هناك ما يشير الى ان المنطقة ، وبالتالي القضية الفلسطينية ، مقدمة على تحول جذري يتطلب تغيرا في المواقف تثار فيها مسألة تمثيل الشعب الفلسطيني باعتبار ان هذه المسألة مرتبطة ارتباطا وطيدا بأي حل قد يفرض على القضية . ومن هنا ظلت هذه المسألة في هذه الفترة بعيدة عن متناول البحث ، حتى في ادبيات المقاومة ، وان كانت تتعمق في الواقع العملي بشكل ملحوظ . فالمقاومة التي نمت نموا كبيرا جذرت علائقها بالجماهير الفلسطينية واصبحت هي المعبرة عن طموحاتها والقادرة على قيادتها وتحديد حقوقها ومصالحها وفي النهاية تمثيلها والتحدث باسمها . وفي المقابل كانت الانجازات التي حققتها المقاومة بمنطلقاتها الفلسطينية تجذر الاحساس بالكيانية الفلسطينية بمعنى وعي الذات الوطنية المستقلة .

وفي الاردن كان هذا النماء الفلسطيني خارجا عن كوابح النظام الذي حاول افتعال أكثر من أزمة لصده (قبل معركة الكرامة في العام ١٩٦٨ وفي تشرين الثاني ١٩٦٨) وكان مصيرها الفشل .واذا كان النظام لم يقدم في تلك الفترة على مغامرة كبيرة لوأد هذا النمو الفلسطيني او الحد من تأثيره وحصره ، فذلك يعود الى انه لم يكن ثمة من حل مطروح على النظام نفسه او في المنطقة بأسرها يمكن ان يكون الوجود الفلسطيني عقبة في سبيل تنفيذه . غير أن الصورة تغيرت بعد اعلان مشروع روجرز ، فهنا حل يلوح به ويجب ان يكون بعيدا عن ارادة الشعب الفلسطيني وعلى حسابه . وبجانب ذلك فان هذه الارادة يمكن في حال استمرارها في الوجود ان تعطل الحل كليا أو جزئيا . لذلك فان سحق هذه الارادة هو التمهيد الضروري لتمرير الحل . أدركت حركة المقاومة النتائج المترتبة على المشروع فقاومته وشددت حملتها بالنسبة لتمثيل